جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الآداب واللغات
قسم الآداب واللغة العربية

مذكرة ماستر

لغة وأدب عربي
دراسات لغوية
لسانيات عربية
رقم: ع/14

إعداد الطالبة:
حليمة هنانو

يوم:10/06/2024

تعدّد أوجه الإعراب في القراءات القرآنية وأثره في ترجيح الحكم النحوي في تفسير التحرير والتنوير

لجنة المناقشة:

فوزية دندوقة	أ. د.	محمد خيضر بسكرة	مشرف ومقرر
نعيمة بن ترابو	مح ب	محمد خيضر بسكرة	رئيس
فهيمة لحلوحي	مح ب	محمد خيضر بسكرة	مناقش

السنة الجامعية:2023-2024

﴿وقُلْ رَبِّـي زِدْنِي عِلْمَا﴾ (سورة طه الآية 114)

مقدمة

إنّ الحمد لله نحمده ونستعينُه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له أمّا بعد:

تعدّ القراءات القرآنية من أجود العلوم وأجلها وأشرفها؛ لارتباطها بالقرآن الكريم، وقد احتلت مكانا هاما بين مختلف العلوم، واسترعت اهتمام اللّغويين بمختلف اختصاصاتهم، فنراهم قد اهتموا أيّما اهتمام بوجوه إعرابها، وما لهذه الوجوه من أثر على الأحكام النّحوية، وخاصة رجحانها من عدمه، وهو ما نجد فيه مؤلفات كثيرة ملأت رفوف المكتبات العربية، وأعانت القارئ على تدبّر كتاب الله، وفهم معانيه، ومن هنا جاء هذا البحث ليجعل من العلاقة القائمة بين القراءات القرآنية وتعدّد أوجه إعرابها وما لها من أثر في ترجيح الأحكام النّحوية موضوعا للدّراسة، حيث جاء هذا البحث معنونا بـ"**تعدّد أوجه الإعراب في القراءات القرآنية وأثره في ترجيح الحكم النّحوي في تفسير التّحرير والتّنوير**".

وكان اختيارنا لهذا الموضوع راجعا إلى أسباب نذكر منها:

- الرغبة في البحث في الدّراسات النّحوية المتعلقة بالقرآن الكريم.

- الرغبة في معرفة هذا العلم والغوص في أوجه إعراب القرآن الكريم.

- كثرة الدّراسات والمعارف المتعلقة بالقراءات أثارت الفضول للبحث فيها والتعمّق أكثر في جانبها النّحوي.

هذه جملة من الأسباب وغيرها دعت إلى البحث في هذا الموضوع الذي حاول الإجابة عن إشكالية محورية مفادها: ما هو أثر تعدّد القراءات القرآنية في ترجيح الأحكام النّحوية؟ وقد تفرعت عن هذه الإشكالية تساؤلات جزئية منها:

- ما مفهوم تعدّد أوجه الإعراب؟

- ماهي القراءات؟ وما مفهومها؟

- ما هي الأحكام النّحوية؟

– كيف وجه ابن عاشور القراءات القرآنية توجيها نحويا؟

وكان الهدف من هذا البحث الوصول إلى معرفة أنّ تعدد وجوه الإعراب يعني تعدّد الحالات الإعرابيّة والوظائف النّحوية داخل الجملة، ومعرفة بعض المسوغات الّتي تؤدي إلى التعدّد الإعرابي، كما يسعى إلى معرفة مفهوم القراءات، وذكر أنواعها.

وقد قُسِّم البحث إلى مقدمة وخاتمة، بينهما فصلان: الفصل الأول هو الإطار النظري والمفاهيمي والفصل الثاني تطبيقي.

– أما الفصل النظري فقد تناول ثلاثة مباحث، تمثلت في مفهوم تعدد أوجه الإعراب، ومفهوم القراءات القرآنية، ومفهوم الحكم النحوي.

أمّا الفصل الثاني فخُصِّصَ للدراسة التطبيقية، حيث قمنا باختيار نماذج من تفسير التحرير والتنوير، واستخرجنا أوجه الإعراب المحتملة مع ذكر الوجه المختار والراجح في ذلك.

وقد اتبعنا للوصول إلى النتائج المرجوة آليات المنهج الوصفي.

وقد تنوعت مكتبة بحثنا بدءا بالدراسات السابقة التي عملت على نفس المدونة والتي أعانتنا في استخراج الشواهد المتعلقة بالموضوع في تفسير التحرير والتنوير، نذكر منها:

– مذكرة ماستر بعنوان "التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في تفسير التحرير والتنوير"، للطالبين محرز علي، والميطة أسامة، جامعة العربي تبسي–تبسة،2021– 2022

– مقال من مجلة الراسخون بعنوان "التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في التحرير والتنوير لابن عاشور، لمحمد سعد عبد الله القرني"، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، العدد الثالث، سبتمبر2022.

إلا أنّ بحثنا تميز عنها من حيث شمول الحالات وتنظيم عرض المادّة المعرفية، حيث أنّنا لم نأخذ من هاته الدراسات مادة معرفية، بل كانت مجرد وسيلة أعانت على استخراج الآيات القرآنية التي قام ابن عاشور بتوجيهها.

كما أخذ البحث واستقى معلوماته من جملة من المراجع منها: كتاب "البرهان في علوم القرآن للزركشي"، وكتاب "الاتقان في علوم القرآن للسيوطي"، وأيضا كتاب "الاقتراح للسيوطي"، وجملة من التفاسير أيضا كتفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، و"تفسير الكشاف للزمخشري".

وككل جهد بشري اعترضت هذا البحث جملة من الصعوبات أبرزها: ضيق الوقت؛ لأن موضوع القراءات وتوجيهها إعرابيا ليس بالأمر الهين، وواسع جدا، أيضا نذكر مشكلة تغيير المدونة في وقت متأخر، ونذكر كثرة المراجع والدراسات التي أدّت إلى صعوبة في انتقاء المادة اللازمة التي تخدم البحث، وبفضل الله ذُللت هاته الصعوبات.

وفي الختام كل الشكر وجميل الاحترام والثناء للأستاذة الدكتورة الفاضلة فوزية دندوقة التي قبلت الإشراف على هذا البحث، وعنته بملحوظاتها التقويمية؛ ليخرج في أحسن صورة.

الـفـصل الأول

الإطـار الـنـظري

و الـمفـا هـيـمـي

أولا-مفهوم تعدد أوجه الإعراب

1. تعريف تعدد وجوه الإعراب
2. أسباب تعدد أوجه الإعراب

ثانيا-مفهوم القراءات القرآنية

1. تعريف القراءات القرآنية
2. أقسام القراءات القرآنية

ثالثا-مفهوم الحكم النحوي

1. تعريف الحكم النحوي
2. أقسام الحكم النحوي
3. ترجيح الحكم النحوي

أولا: مفهوم تعدّد أوجه الإعراب:

1- تعريف تعدّد وجوه الإعراب:

لتحديد مفهوم تعدّد وجوه الإعراب سنقف أولا عند تحديد الدّلالة اللّغويّة لكلّ من الألفاظ: "تعدّد، وجه وإعراب".

أ-**التَّعدد:** للتّعدد في اللّغة عدّة معان من بينها الإحصاء والكثرة جاء في الصحاح: "عَدَدَ: عَدَدْتُ الشَّيْءَ إِذَا أَحْصَيْتُه، والاِسْمُ العَدَدُ والعَدِيدُ يُقَال هُمْ عَدِيدُ الحَصَى والثَّرَى، أَيْ الكَثْرَة".[1]فالتعدد في اللغة تنوع الوجوه.

ب-الوجه: فهو في اللّغة يعني:"مُسْتَقبِل كُل شَيْء، والجِهَة النَّحْوُ، يُقَالُ أَخَذْتُ جِهَةَ كَذَا أَيْ نَحْوَهُ... والوِجْهَةُ، القِبْلَةُ وشَبَهُهَا فِي كُلِّ شَيْءٍ اِستقبلَته أَخَذَت فِيه"[2]، و"... يُقَالُ هَذَا وَجْهُ الرّأْي أَي الرَّأْيُ بِنَفْسِه".[3]

---

[1] الجوهري (أبو إسماعيل بن حماد)، الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، تح: محمد تامر، دار الحديث، القاهرة، د ط، 2009م، مادّة(ع،د،د)، ص741.

[2] الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، تح : مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دط، دت،مادّة (و، ج، ه)، ج4، ص66.

[3] الزبيدي (محمد مرتضى الحسيني)، تاج العروس من جواهر القاموس، تح: عبد الكريم غرباوي، التراث العربي، الكويت، ط1، 2001، مادّة(و، ج، ه)، ج3، ص535.

ج- الإعراب: جاء في اللّغة في مادّة (ع،ر،ب) في معجم تهذيب اللّغة: "قُلْتُ الإِعْرَابُ والتَّعْرِيبُ مَعْنَاهُمَا وَاحِدٌ، وَهُوَ الإِبَانَةُ. يُقَال: أَعْرَبَ عَنْ لِسَانِه وعَرَّبَ أَيْ أَبَانَ وأَفْصَحَ. ويُقَال أَعْرِب عَمَّا فِي ضَمِيرِكَ أَيْ أَبِن ومِن هَذَا يُقَال لِلرَّجُلِ الَّذِي إِذَا أَفْصَحَ فِي كَلَامِه قَدْ أَعْرَبَ".[1]محلل هذا أنّ الإعراب الإبانة عن المكنون وإيضاحه.

وجاء في تاج العروس: "الإِعْرَابُ بِالْكَسْرِ الإِبَانَةُ وَالإِفْصَاحُ عَنِ الَشَّيْء، وَمِنْهُ اَلْحَدِيثُ الثَّيِّبُ تُعْرِبُ عَنْ نَفْسِهَا أَيْ تُفْصِحً...والإِعْرَابُ الَّذِي هُوَ النَّحْوُ إِنَّمَا هُوَ الإِبَانَةُ عَنْ المَعَانِي والأَلْفَاظِ".[2] وقد زيد له في التاج معناه الذي اصطلح عليه النحويون وهو تغيير أواخر الكلمات بتغير ما يدخل عليها.

كما جاء أيضا في القاموس المحيط: "الإِعْرَابَ: الإَبَانَةُ والإِفْصَاحُ عَنِ الشَّيْءِ".[3]

أما الإعراب في الاصطلاح: فهو كما ذكر الزّمخشري (ت 538ه) : "اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل (لفظا أو تقديرا)".[4]

---

[1]الأزهري (أبو منصور محمد بن أحمد)، تهذيب اللغة، تح: محمد علي النجار، الدار المصرية، مادّة(ع، ر،ب)، ج2، ص361.

[2]الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس،مادّة(ع، ر، ب)، ج3، ص335.

[3]الفيروز آبادي (مجد الدين محمد بن يعقوب)، القاموس المحيط، تح: أنس محمد الشامي وزكريا جابر أحمد، دار الحديث، القاهرة، دط، 2008م، مادّة(ع،ر،ب)، ص1066.

[4]الزمخشري(محمود بن عمر)، الأنموذج في النحو، تح:سامي محمد المنصور، ط1، 1999م، ص16.

ونجد تعريف ابن هشام الأنصاري (ت761ه) للإعراب حيث يقول: "الإعراب أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع".[1] فالإعراب هنا تأثير يراه المتكلم لظاهر أو مضمر في ما بعده.

د- تعدّد أوجه الإعراب: بعد النّظر في كل مصطلح على حدّه نفهم أن (تعدد أوجه الإعراب) يعني: " تعدّد الحالات الإعرابيّة أو تعدّد الوظائف وراء الحكم الإعرابي الواحد، أو وراء الوجه الإعرابي الواحد؛ رفعا كان أو نصبا أو خفضا أو جزما. وعليه فإن تعدّد الأوجه الإعرابية يشمل نوعين من التّعدّد: تعدّد الحالات الإعرابيّة ويكثر وقوع هذا النوع فيما يقع فيه تعدّد في القراءات القرآنيّة، وتعدّد الوظائف النّحوية للحكم الإعرابي الواحد كالاختلاف حول المسبّب للنّصب في مثال مابين المفعوليّة أو الظرفيّة، أو النّعت وماشابه ذلك".[2]يتخذ مصطلح تعدد الأوجه دلالات متباينة عند النحويين فهو إما أن يستعمل للدلالة على تعدد حركات الإعراب أو تعدد الوظائف النحوية داخل الجملة.

[1]ابن هشام الأنصاري(جمال الدين أبي محمد بن عبد الله بن يوسف)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تح: محمد أبو الفضل عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، ط1، 2001م، ص22.

[2]أحمد عبد العظيم عبد السلام أحمد، الأثر الدلالي والسياقي في تعدد الأوجه الإعرابية تفسير القرطبي، رسالة لنيل الماجستير، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، قسم النحو والصرف والعروض،2014م، ص22

2- أسباب تعدد أوجه الإعراب:

إنّ ظاهرة تعدّد الأوجه الإعرابيّة ظاهرة بارزة في كتب النّحاة، وقد توصّل علماء النّحو من خلال دراستهم إلى بعض المسوّغات الّتي أدّت إلى تعدّد أوجه الإعراب وخاصة القرآن الكريم الّذي يحتوي على مسائل إعرابيّة كثيرة، ومن بين هذه المسوّغات نذكر:

- **طبيعة التّركيب:** ونقصد بطيعة التّركيب الأسباب الّتي تتعلّق بتركيب اللّغة والّتي تعني تعدّد المعنى، التّقديم والتّأخير. ومن التّراكيب الّتي أدّى فيها تعدّد المعنى إلى تعدّد الإعراب، قوله تعالى:﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدْتَ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾[1]، فعبارة (أن عبّدت) فيها أربعة أقوال:

قد تأتي في موضع نصب أي: لأن عبّدت، وقد تكون في موضع جر بتقدير الباء أي بأن عبّدت، كما يمكن أن ترد خبر مبتدأ مضمر، أي: هي أن عبّدت ويمكن أن تكون (أن عبّدت) في محل رفع عطف بيان (تلك) أي بتركيب معنى أن تعبيدك لبني إسرائيل نعمة تمنّها عليّ.

فطبيعة التّركيب إذن المتمثل في (أن+الفعل) هو ماسمح بهذا التّعدّد الإعرابي.[2]

[1] سورة الشعراء، الآية22

[2] ينظر: حسن عبيد المعموري وكرار إبراهيم، التعدد الإعرابي مفهومه وأسبابه، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد 28، العدد 9، نوفمبر 2020م، ص215.

- اشتراك أكثر من وظيفة في العلامة الواحدة:

في العربيّة عدد محدود من علامات الإعراب يتوزّع على الوظائف النّحويّة المختلفة، ولهذا لا بدّا أن تشترك أكثر من وظيفة في علامة واحدة، نحو إشتراك وظيفة المبتدأ والخبر والفاعل ونائب الفاعل وغيرها من المرفوعات في وظيفة الرفع، إذن لا يمكن أن نقول إنّ العلامة الإعرابيّة وحدها قادرة على تحديد معنى نحوي معيّن، وهذا الاشتراك في العلامة كان مدعاة لتعدّد الأوجه الإعرابيّة في الكلمة الواحدة، وخاصّة في الجملة النّحويّة، ومن ذلك نجد النّحاة في إعراب قوله تعالى: ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾[1]، ويلفت النّظر هنا أنّ الجرّ علامته واحدة في هذه الكلمة ومع ذلك تعدّدت المعاني المرتبطة به.[2]

يقول ابن الأنباري(ت 577 ه): "(غير) يجوز فيها الجرّ والنّصب فأمّا الجرّ فمن ثلاثة أوجه: أحدهما، أن يكون مجرورا على البدل من الضّمير في (عليهم) والثّاني أن يكون مجرورا على البدل من (الّذين) والثالث أن يكون مجرورا على الوصف لها وإن كانت مضافة إلى معرفة.

وأمّا النّصب فمن ثلاثة: الأوّل: أن يكون منصوبا على الحال من الهاء في ضمير (عليهم) أو من (الّذين) والثّاني أن يكون منصوبا بتقدير أعني الثّالث أن يكون منصوبا على الاستثناء المنقطع و(عليهم) الثّانية في موضع رفع لأنّه مفعول مالم يُسمَّ فاعله لأنّ

[1]سورة الفاتحة، الآية 7

[2]ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف، من إعجاز القرآني تعدد أوجه الإعراب في الجملة، مكتبة الإمام البخاري للنشر والتوزيع، القاهرة،ط1، 2009م، ص33-34.

معنى المغضوب عليهم الّذين غضب الله عليهم وليس فيه ضميرلأنّه لا يتعدى إلاّ بحرف الجرّ، نحو ذُهِبَ بزيد وجُلِس إلى عمرو ولهذا لا يُجمع".[1]

– **مراعاة اللّفظ أو الموضع:** "في تراكيب اللّغة هناك بعض الكلمات لها وجهان من الإعراب يتعلّق أحدهما باللّفظ، والآخر بالموضع فذلك يدخل في باب التّعدد الإعرابي، ومن هذه التّراكيب قوله تعالى:﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمَسُّوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُّونَهَا فَمَتِّعُوهُنَّ وَسَرِّحُوهُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا﴾[2]، ففي كلمة (تعتدونها) وجهان من الإعراب؛ أحدهما: أن تعرب في موضع جر نعتا لـ(عدّة) مراعاة للّفظ، والآخر أن يعرب في موضع رفع مراعاة للموضع؛ بمعنى تكون (عدّة) مبتدأ مؤخر مرفوع محلا مجرور لفظا و(تعتدونها) جملة في محل رفع نعت لـ(عدّة) ".[3]

– **الوقف والابتداء:** يعدّ الوقف والإبتداء من ظواهر اللّغة العربيّة الّتي تتعلق بالنّصّ القرآني والّتي حظيت باهتمام العلماء ومن مؤلفاتهم فيها: إيضاح الوقف والإبتداء في كتاب الله عزوجل لأبي بكر الأنباري (ت328هـ)، وكتاب القطع والإئتناف لأبي جعفر النّحاس (ت338هـ) .[4]

---

[1]ابن الأنباري (أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين)، البيان في غريب إعراب القرآن، تح: طه عبد الحميد طه، انتشارات الهجرة، إيران، دط، ج1، ص40-41.

[2]سورة الأحزاب، الآية49

[3]حسن عبيد معموري، التعدد الإعرابي مفهومه وأسبابه، ص215

[4]ينظر: المرجع نفسه، ص215.

ذكر النّحاس في كتابه القطع والائتناف في قوله تعالى: ﴿ وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ (45) الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُو رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ ﴾[1]، هذه فيها تقديران وهو جعل (الّذين) نعتا للخاشعين أو بدلا وفي هذه الحالة لا يحسن القطع على الخاشعين، وإن جعلت (الّذين) مرفوعا على إضماره مبتدأ، كان الوقف على الخاشعين حسنا.[2]

- **الخلاف النّحوي:** إنّ الخلاف الذي يقع غالبا بين النّحاة نوعان خلاف مذموم وهو ماكان نتيجة للهوى وحب الشّهرة وليس فيه حجّة وبرهان، والآخر: محمود وهو ماكان نتيجة للاجتهاد المنضّبط بمستوياتهم جميعها، وبه نصل إلى الحقائق المدعوم بالحجّة والبرهان الواضح، وهذا النّوع من الاختلافات هو الّذي يجب أن نشير إليه لمعرفة المعاني المتعدّدة والمتعلّقة بتعدّد الأوجه الإعرابيّة. [3]

ثانيا: مفهوم القراءات القرآنية:

1- تعريف القراءات القرآنية:

أ- **لغة:** القراءات جمع قراءة وهي مصدر للفعل الثلاثي (قرأ)، جاء في لسان العرب: "قَرَأَهُ يَقْرَؤُه (الأخيرة عن الزجاج) قَرْءا وقِرَاءَة وقُرْآنَا (الأولى عن اللحياني) فَهُوَ

---

[1] سورة البقرة ، الآية 45-46.

[2] ينظر: النحاس(أبو جعفر أحمد بن إسماعيل) ، القطع والإئتناف، تح: عبد الرحمن بن إبراهيم، عالم الكتب، الرياض، ط1، 1996م، ص56.

[3] ينظر: محمد عبد الحميد رزق السافة، تعدد الأوجه الإعرابية في الأسماء المبنية في القرآن الكريم، رسالة مكملة لنيل الماجستير، جامعة مؤتة، 2011م، ص19.

مَقْرُوء. أبو إسحاق النحوي: يُسَمَّى كَلَامُ الله تَعَالَى الَّذِي أَنْزَلَهُ عَلَى نَبِيِّه كِتَابَا وَقُرْآنًا وفُرْقَانَا، وَمَعْنَى القُرْآن مَعْنَى الجَمْعِ، وسُمِّي قُرْآنًا لأَنَّه يَجْمَعُ السُّورَ، فَيَضُمُّهَا".[1]

وقال الرازي: "(قَرَأَ) الكِتَابَ (قِرَاءَة) وَ(قُرْءانا) بالضَّمِّ. و(قَرَأَ) الشَّيْء (قُرْءانا) بالضَّمِّ أَيْضًا جَمَعَهُ وضَمَّهُ وَمِنْهُ سُمِيَ القُرْآن لأَنَّهُ يَجْمَعُ السُّوَرَ ويَضُمُّهَا"[2].

يتضح لنا من خلال التعريفين اللّغويين لمادّة (ق،ر،أ) أن القراءة جاءت بمعنى الضم والجمع.

ب- اصطلاحا: تعدّد تعريف القراءات القرآنية في الاصطلاح حيث ذكر الزركشي (ت794هـ) إن القراءات: " هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبة الحروف أو كيفيتها من تخفيف وتثقيل وغيرهما".[3]وعرّفها ابن الجزري (ت 833هـ) بقوله: " علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافهما بعزوّ النّاقلة"[4].

---

[1]ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، دط،دت، مادّة (ق،ر،أ)، ج4،ص3563.

[2]الرازي(محمد بن أبي بكر بن عبد القادر)، مختار الصحاح، مكتبة لبنان، بيروت، دط، 1986م، مادّة(ق،ر،أ)، ص220.

[3]الزركشي (بدر الدين محمد بن عبد الله)، البرهان في علوم القرآن، تح: محمد أبو فضل إبراهيم، دار التراث، ط3، 1984م، ج1، ص318.

[4] ابن الجزري، منجد المقرئين ومرشد الطالبين، تح:ناصرحمدي محمد جاد، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط1، 2010م، ص39.

وهي أيضا:"علم يعرف منه اتّفاقهم واختلافهم في اللّغة والإعراب والحذف والإثبات والفصل والوصل من حيث النّقل"[1].

ويعرّفها الدّمياطي(ت1117هـ) بقوله:" ليعلم أنّ القراءة علم يعلم منه اتّفاق النّاقلين لكتاب الله تعالى واختلافهم في الحذف والإثبات، والتّحريك والتّسكين، والفصل والوصل، وغير ذلك من هيئة النّطق والإبدال، وغيره من حيث السّماع"[2].

نلاحظ أن التّعاريف الاصطلاحيّة للقراءات القرآنيّة متقاربة واتّفقت على أنّ القراءات ماهي إلّا اختلافات في أداء الكلمات القرآنيّة حسبما نقله القرّاء مشافهة.

2- **أقسام القراءات:** قسم العلماء القراءات القرآنية حسب السّند إلى ستة أقسام هي:

- **المتواتر:** وحدوه بقولهم: "وهو مارواه جماعة عن جماعة لا يمكن تواطؤهم على الكذب عن مثلهم، مثال ما اتفقت الطرق في نقله عن السبعة، وهذا هو الغالب في القراءات"[3].

---

[1]القسطلاني(أبو عباس أحمد بن محمد أبي بكر)، لطائف الإشارات لفنون القراءات، تح:مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، السعودية، دط، دت، ج1، ص355.

[2]الدمياطي(أحمد بن محمد البنا)، اتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربع عشر، تح: شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت–لبنان، ط1، 1987م، ج1،ص67.

[3]محمد عبد العظيم الزرقاني، مناهل العرفانفي علوم القرآن، تح:فؤاد أحمد زمرلي، دار الكتاب العربي، دط، دت، ج1، ص349

- **المشهور**: كل قراءة صحّ سندها ووافقت العربيّة ولو بوجه ووافقت أحد المصاحف ولو احتمالا، لا يجوز ردّها ولا يحل إنكارها بل هي من الأحرف السّبعة التي نزل بها القرآن ووجب على النّاس قبولها، سواء كانت عن الأئمّة السّبعة أم العشرة.[1]

- **الآحاد**: عرفه المتخصصون بقولهم: "وهو ماصحّ سنده، وخالف الرّسم أو العربيّة ولم يشتهر الاشتهار المذكور، ولا يقرأ به"[2].

- **الشّاذ**: وعرف بالقول عنه إنه"وهو ما لم يصح سنده، وفيه كتب مؤلّفة، من ذلك قراءة ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾[3] بصيغة الماضي ونصب (يوم)، ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾[4]ببنائه للمفعول"[5]

- **الموضوع**: وعرّفه أصحاب القراءات بقولهم: إنّه ما نسب إلى قائله من غير أصل مثال ذلك القراءات التي جمعها محمد بن جعفر الخزاعي، نسبها إلى أبي حنيفة.ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾[6]وذلك برفع (اللهُ) ونصب (العلماءَ)، وهذا النوع لا يعدّ قراءة ولا يدخل في مفهومها، وإنما سمي قراءة نسبة إلى راويه.[7]

---

[1]ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءاتالعشر، تح: علي محمد الضباع، الدار الكتب العلمية، بيروت–لبنان،دط ، دت، ج1، ص9

[2]السيوطي(جلال الدين بن أبي بكر)، الاتقان في علقم القرآن، تح: مركز الدراسات القرينية، مجمع الملك فهد، السعودية، دط، دت،ج2، ص503

[3]سورة الفاتحة، الآية 4.

[4]سورة الفاتحة، الآية5.

[5]السيوطي، الاتقان في علوم القرآن، ص505.

[6]سورة فاطر، الآية28.

[7]ينظر: الزرقاني، مناهل العرفان في علوم القرآن، ص349.

- **المدرج:** يشبه من أنواع الحديث وهو ما زيد في القراءات على وجه التفسير كقراءة سعد بن وقاص ﴿وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ (مِنْ أُمٍّ)﴾[1] أخرجها سعيد بن منصور؛ وذلك بزيادة(من أم) وهذا النّوع من القراءات لايعتبر قرآنا يتلى، إنّما هو تفسير كما نصّ عليه جل العلماء[2].

يتضح لنا من خلال أقسام القراءات القرآنية ومن خلال القراءة المتواترة والمشهورة أن أركان القراءة الصحيحة والمقبولة هي: صحة السند، موافقة قواعد النحاة واللغة العربية ولو بوجه واحد، وموافقة الرسم العثماني.

ثالثا: مفهوم الحكم النحوي

1- تعريف الحكم النحوي:

أ- **لغة:** جاء في القاموس المحيط:"الحُكْم، بالضَّمِّ القَضَاءُ، ج:أَحكَام، وَقَدْ حَكَمَ عَلَيْهِ بالأَمْرِ حُكْمًا وَحُكُومَة، وبَيْنَهُم كَذَلِك"[3]بناء عليه فإن معاني هذه المادة تدور في فلك بيان ما ينال محكوما عليه من حكم في عمل اقترفه أو أثر أحدثه.

ب- اصطلاحا:

قال الشريف الجرجاني:"الحكم إسناد أمر إلى آخر إيجابا أو سلبا"[1]،فمحصل قول الشريف أن الحكم إثبات وصف لموصوف حقيقة كقولك خطب الإمام، أو من قبيل المجاز انكسر الزجاج.

---

[1]سورة النساء، الآية12.

[2]ينظر: السيوطي، الاتقان في علوم القرآن، ص506.

[3]الفيروز آبادي، القاموس المحيط، مادّة(ح،ك،م)، ص388

جاء في معجم المصطلحات النحوية والصرفية: "الأحكَام جمع حكم وهو القضاء واستعمله النحاة فيما يلزم من الأمور لزوم الحكم المقضي به والذي لا يجوز أن يتخلف أو يتأخر"[2]

والحكم عند ابن الأنباري من خلال حديثه عن إثبات الحكم بالنص أم بالعلة حيث قال:"اعلم أن العلماء اختلفوا في ذلك، فذهب الأكثرون إلى أنه يثبت بالعلة لا بالنص، لأنه لو كان ثابتا بالنص لا بالعلة لأدى ذلك إلى إبطال الإلحاق وسد باب القياس، لأن القياس حمل فرع على أصل بعلّة جامعة، وغذا فقدت العلّة بطل القياس، وكان الفرع مقيسا من غير أصل وذلك محال"[3]، يتبين أن الحكم عند ابن الأنباري هو ما تثبته العلّة.

وتقول خديجة الحديثي إنه:"ما يحكم به على الظاهرة النحوية الموجودة من حيث فصاحتها وشيوعها أو قلتها أو ضعفها أو نحو ذلك"[4]، إذا فالحكم عندها ما كان وصفا لأحوال كلام العرب الفصحاء المطرد.

---

[1]الشريف الجرجاني، التعريفات، مكتبة لبنان–بيروت، دط، 1958م، ص97

[2]محمد سمير اللبيدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، دار الفرقان، بيروت–لبنان، ط1985م، ص65.

[3]ابن الأنباري (أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين)، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النّحو، تح: سعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق، ط2، 1971م، ص121.

[4]خديجة الحديثي، المدارس النحوية، دار الأمل، أربد–الأردن، ط3، 2001م، ص198.

2- أقسام الحكم النحوي:

يقسم النحاة الحكم النحوي إلى: "واجب، وممنوع، وحسن، وقبيح، وخلاف الأولى، وجائز على السواء"[1]وتفصيل هذه القسمة ما يأتي:

- فالواجب: كرفع الفاعل، ونصب المفعول، وجر المضاف إليه.

- والممنوع: كأن يرفع المفعول وينصب الفاعل وذلك كأن تقول كتب الطالبَ الدرسُ.

-والحسن: كرفع المضارع الواقع جزاء بعد شرط ماض: ومن ذلك قوله عز وجل﴿فَمَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾[2]

-والقبيح: كرفعه بعد شرط المضارع من يتق الله، يفلحُ بلا مراء.

-وخلاف الأولى: كتأخير الفاعل نحو قوله تعالى:﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾[3]

-والجائز على السواء: كحذف المبتدأ أو الخبر وإثباته حيث لا مانع من الحذف، ولا مقتضى له.

---

[1]السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، تح: عبد الحكيم عطية، تح: علاء الدين عطية، دار البيروني، ط2، 2006م، ص 30-31.

[2]سورة المائدة، الآية39.

[3]سورة البقرة ، الآية 124.

هذه الأحكام استعملها سيبويه وشيوخه وتلاميذه ومن بعدهم من النّحاة حتى زمن السيوطي غلا أن أحد لم يبحثها هذا البحث الإحصائي المنظم المحدد كما جاء عند السيوطي وكان النحاة القدامى يطلقونها أحكاما متفرقة ضمن مسائل نحوية يحكمون بها على الظواهر الإعرابية النحوية أو التركيبية الصرفية أو الصوتية أو نحوها[1].

3 –ترجيح الحكم النحوي

أ– تعريف الترجيح:

– **لغة:** جاء في معجم العين في مادة (ر،ج،ح): "رَجَحْتُ بِيَدِي شَيَئًا وَزَنْتُه ونَظَرْتُ مَا ثِقْلُه وأَرْجَحْت المِيزَانَ أَثْقَلتُه حَتَّى مَالَ وَرَجَحَ الشّيْء رُجْحَانًا ورُجُوحًا. وأَرْجَحْت الرّجُلَ أَعْطَيْتُه رَاجِحًا وحِلْم راجِح: يرجُحُ بصاحبه"[2].

– **اصطلاحا:** جاء في الكليات: "هو بيان القوة لأحد المتعارضين"[3].

نلاحظ أن التعريف اللغوي والتعريف الاصطلاحي للترجيح لا يختلفان لأن الترجيح في اللغة يعني رجحان إحدى كفتي الميزان عن الأخرى، كما يدل على أن الترجيح النحوي في كتب التفسير هو تقوية أحد الآراء النّحوية التي يحتملها النص والاحتجاج له بالأدلة

[1]ينظر: خديجة الحديثي، المدارس النحوية، ص299.

[2]الفراهيدي، العين، مادّة(ر، ج، ح)، ج3،ص78.

[3]أبو البقاء الكفوي، الكليات، تح:عدنان درويش–محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت– لبنان، ط2، 1998م، ص315.

التي تؤكد علاقته بالسياق وترابط ألفاظه ليكون دليلا على دقة المعنى المراد نظرا لتنوع المعاني. كما يؤكد لنا أن الترجيح النحوي هو تقوية أحد المحتملات لدليل يقترن به أو يكون ميلا لأحد الآراء أو الأقوال باعتبار الاجتهاد.[1]

ب- أركان الترجيح:

من خلال العلاقة الموجودة بين الدلالة اللغوية والاصطلاحية للترجيح نجد أن له أربعة أركان تتمثل فيما يأتي:[2]

الأول يسمى الراجح: وهو القول المختار.

الثاني المرجوح: وهو القول المتروك.

الثالث يتمثل في المُرَجَّح به: وهو الدليل أو الزيادة التي جعلت القول الراجح يمتاز ويقوى على القول الراجح.

أما الركن الأخير فهو المُرَجِّح: وهو الذي يفاضل بين الأقوال، ويثبت القوة بين الأدلة ويبين عن مراتبها.

---

[1]ينظر: عبد الحسين حسم جاسم، الترجيح النحوي عند المفسرين حتى نهاية القرن الثامن هجري، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه، جامعة البصرة، كلية التربية للعلوم الإنسانية،2013م، ص7.

[2]ينظر: محمود حمدي عبد اللاه، أسباب التّرجيح ودورها في تقوية الحكم دراسة تحليلية، مجلة قطاع كليات اللغة العربية والشعب المناظرة لها، العدد 14، ص513.

الفصل الثاني:

ترجيح الحكم النحوي في ضوء تعدد وجوه الإعراب في القراءات القرآنية

أولا- تعدد أوجه الإعراب في الأسماء

1. الاسم بين الرّفع والنّصب.

2. الاسم بين الرّفع والجر

3.الاسم بين النّصب والجر

ثانيا-تعدد أوجه الإعراب في الأفعال

1.الفعل بين الرفع والنّصب

2.الفعل المضارع بين الجزم والرفع

3.الفعل بين الأمر والماضي

بعد الانتهاء من الدّراسة النّظريّة في الفصل السّابق، خصّصنا هذا الفصل للدّراسة التّطبيقيّة. حيث تناولنا نماذج مختارة من تفسير التّحرير والتّنوير، تعدّدت فيها أوجه الإعراب، واختلفت القراءة فيها سواء في الأسماء، أو الأفعال، أو حتى الحروف، مع ذكر الوجه والحكم الراجح والمختار.

أولا- تعدّد أوجه الإعراب في الأسماء:

تناولنا في هذا المبحث مواضع اختلاف القراءات القرآنية المتعلّقة بالأسماء، وتغاير الحركات والعلامات الإعرابيّة بين الرفع والنّصب، وبين الرفع والجر، وكذا بين النّصب والجر.

1. الاسم بين الرفع والنّصب:

من أمثلة هذا التّقسيم نجد: قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾[1]،قُرِأت (الحمدُ) بالرّفع والنّصب، وفي هذا يقول ابن عاشور (ت 1393هـ): "الحمد مرفوع بالابتداء في جميع القراءات المروية، وقوله (لله) خبره، فلام (لله) متعلق بالكون والاستقرار العام كسائر المجرورات المخبر بها، وهو هنا من المصادر التي أتت بدلا عن أفعالها في معنى الإخبار، فأصله النّصب على المفعولية المطلقة على أنّه من فعله، وتقدير الكلام (نَحْمد حمدا لله)، فلذلك التزموا حذف أفعالها معها"[2].

من خلال قول ابن عاشور نجد أنّ (الحمد) قرأت بالرفع وهي قراءة الجمهور، وهناك من يقرأ (الحمدَ) بالنّصب على أنّه مصدر فعل محذوف؛ أي: أحمد الحمدَ، يقول الزمخشري (ت538هـ) إنّ الأصل هو النّصب بإضمار الفعل على أنّ الحمد من المصادر التي

[1]سورة الفاتحة، الآية 2.

[2]محمد طاهر بن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، دط، 1984م، ج1، ص156.

ينتصبها العرب بالأفعال المضمرة في معنى الإخبار، كقولهم شكرا، وكفا، وعجبا، ينزلونها منزلة أفعالها فتسد مسدّها، ولذلك لا يستعملونها معها، والعدول بها عن النّصب إلى الرفع على الابتداء للدلالة على ثبات المعنى واستقراره، ومنه قوله تعالى: ﴿فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ ﴾[1] رفع السّلام الثّانية للدّلالة على أنّ إبراهيم عليه السّلام حيّاهم بتحيّة أحسن من تحيّتهم؛ لأنّ الرّفع دال على معنى ثبات السّلام لهم دون تجدّده وحدوثه.[2]

ليس من شأن العرب البلغاء العدول عن الأصل إلا لغرض، والعدول عن النّصب هنا إلى الرفع ليتأتّى لهم الّدلالة على الدّوام والثّبات والعموم المستفاد في المقام من (ال) الجنسية، وإن بقيّ النّصب فإنّه يدل على الفعل المقدر، والمقدر كالملفوظ، فلا تكون الجملة اسمية، إذ الاسم فيها ينوب عن الفعل، فهو ينادى على تقدير الفعل، فلا يحصل الدّوام والعموم.[3]

ورغم أنّ ابن عاشور قد اقتصر على ذكر قراءة النّصب والرّفع فقط، إلاّ أنّ هناك قراءة أخرى وهي قراءة الكسر. والكسر إتباعا لكسرة اللام من (لله)، ولغة الكسرة في هذه اللفظة تكثر في كلام الناس، والضم ثقيل، ولا سيما إذا كانت بعده كسرة، فأبدلوا من الضمة كسرة، وجعلوها بمنزلة شيء واحد، والكسرة مع الكسرة أخف، وكذلك الضمة مع الضّمة، فلهذا قيل (الحَمْدُ لُلَه).[4]

إنّ الرّاجح من هذه القراءات هي قراءة الرّفع كما ذكر ابن عاشور وذلك للدّلالة على دوام المعنى والعموم (عموم الحمد).

---

[1]سورة الذاريات، الآية25

[2]ينظر: الزمخشري، تفسير الكشاف، تع: خليل مأمون، دار المعرفة، بيروت– لبنان، ط3، 2009م، ص27.

[3]ينظر: ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، ص157

[4]ينظر: النحاس(أبو جعفر أحمد بن إسماعيل)، إعراب القرآن، دار تامعرفة، بيروت–لبنان، ط2، 2008م، ص12.

من الأمثلة أيضا نذكر مثال قوله تعالى: ﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾[1]

قال الطاهر بن عاشور: " قرأ الجمهور (العين بالعين) وماعطف عليها بالنّصب عطفا على اسم أن، وقرأه الكسائي بالرفع، وذلك جائز إذا استكملت (أنّ) خبرها، فيعتبر العطف على مجموع الجملة... والباء في قوله (بالنّفس) ونظائره الأربعة باء العوض، ومدخولات الباء كلّها أخبار (أنّ) ومتعلق الجار والمجرور في كل منهما محذوف، هو كون خاص يدل عليه سياق الكلام فيقدر أنّ النّفس المقتولة تعوض بنفس القاتل... وقرأ نافع، وحمزة، وعاصم، وأبو جعفر، وخلف (والجروح) بالنّصب عطفا على اسم (أنّ)، وقرأه ابن كثير وابن عامر، وأبو عمرو، والكسائي، ويعقوب بالّرفع على الاستئناف، لأنّه إجمال لحكم الجراح بعدما فصّل حكم قطع الأعضاء".[2]

من خلال الّنص السّابق لابن عاشور نجد أنّه قد ذكر الأوجه الإعرابيّة الّتي تكون عليها هذه الآية وهي:

الوجه أو القراءة الأولى وهي قراءة (العينَ بالعينِ) وما بعدها بالنّصب، والقراءة الثّانية، وهي قراءة (العينُ بالعينِ) وما بعدها بالرّفع، وهي قراءة الكسائي(ت 189هـ)، وهناك من قرأ (والجروحَ) بالنّصب، وهناك من قرأها بالرّفع.

-أمّا القراءة الأولى: قراءة النّصب فهي عطفا على اسم (أنّ)، وهذا من عطف الجمل.

[1] سورة المائدة، الآية 45

[2] ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، ج6، ص214-215

-أمّا القراءة الثّانية وهي قراءة الرّفع (قراءة الكسائي)، فقد وجهها أبو علي الفارسي (ت377هـ) بثلاثة أوجه:

- أحدها: أن تكون الواو عاطفة جملة اسمية على جملة فعلية، فتعطف الجمل كما تعطف المفردات، يعني أنّ قوله: (والعين) مبتدأ، و(بالعين) خبره، وكذا ما بعدها والجملة الاسمية عطف على الفعلية من قوله (وكتبنا) وعلى هذا فيكون ذلك ابتداء تشريع وبيان حكم جديد غير مندرج فيما كتب في التوراة. وعبر الزمخشري عن هذا الوجه بالاستئناف والمعنى: فرضنا عليهم أنّ النّفس مأخوذة بالنفس مقتولة بها إذا قتلها بغير حق، وكذلك العين مفقوعة بالعين، والأنف مجدوع بالأنف، والأذن مصلومة أو مقطوعة بالأذن، والسن مقلوعة بالسن، والجروح قصاص وهي المقاصة. والذي قدره ناسب جدا فإنه قدر متعلق كل مجرور.[1]

- ثانيها: أنّ الواو عاطفة جملة على معنى في قوله: إنّ النّفسَ بالنّفس؛ أي قل لهم النّفسُ بالنّفس، وهذا العطف هو من العطف على التّوهم، إذ يوهم في قوله: (أنّ النفسَ بالنّفس، إنّه النفسُ بالنفس، والجمل مندرجة تحت الكَتْبِ من حيث المعنى، لا من حيث اللّفظ.

- والوجه الثّالث: أن تكون الواو عاطفة مفردا على مفرد، وهو أن يكون (والعين) معطوفا على الضّمير المستكن في الجار والمجرور؛ أي بالنّفس هي والعين، وكذلك ما بعدها، وتكون المجرورات على هذا فاعل.

والوجهان الأخيران ضعيفان؛ لأنّ الأوّل منهما هو معطوف على التّوهم، وهو لا يقاس، وإنما يقال منه ما سمع، والثّاني منهما فيه العطف على الضّمير المتّصل المرفوع

[1] ينظر: السمين الحلبي (أحمد بن يوسف)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تح: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق- سوريا، د ط، د ت، ج4، ص273.

من غير فصل بينه وبين حرف العطف، ولا بين حرف العطف والمعطوف بـ(لا)، وذلك لا يجوز عند البصريين إلاّ في الضرورة، وفيه لزوم هذه الأحوال، والأصل في الحال أن تكون لازمة.[1]

إنّ الملاحظ هنا أن صاحب تفسير التّحرير والتّنوير لم يفصل في توجيه وتخريج هذه القراءة، إذ ذكر أنّها جائزة إن استكملت (أنّ) خبرها، ويكون العطف على مجموع الجمل.

أمّا قراءة (الجروح) بالنّصب وهي قراءة نافع وحمزة وعاصم وأبو جعفر وخلف، فالنّصب هنا على اسم (أنّ) لفظا وهي النفس والجار بعده خبر، والقصاص خبر (الجروح)؛ أي: (وأنَّ الجروحَ قصاصٌ)، وهذا من عطف الجمل، عطف الاسم على الاسم والخبر على الخبر، كقول (إنّ زيدًا قائمٌ وعمرًا منطلقٌ) عُطفت (عمرًا) على (زيدًا) و(منطلقٌ) على (قائمٌ)، ويكون الكَتب شاملا للجميع.[2]

أمّا قراءة ابن كثير وابن عامر وأبو عمرو والكسائي ويعقوب، فهي قراءة الرفع، وذلك لأربعة أوجه؛ ثلاثة سبق ذكرها في رفع (العينُ بالعينِ)، والرّابع أنّه مبتدأ وخبره قصاصٌ، يعني أنّه ابتداء تشريع وتعريف حكم جديد.[3]

من خلال ما تمّ تقديمه في هذه الآية من تعدُّد أوجه الإعراب المحتملة نجد أنَّ قراءة النَّصب هي قراءة الجمهور المختارة إلاَّ أنَّ ابن عاشور أجاز قراءة الكسائي وهي الرَّفع إذا استكملت أنَّ خبرها.

---

[1] ينظر: أبو حيان الأندلسي (محمد بن يوسف)، تفسير البحر المحيط، تح وتع: عادل أحمد وعلي محمد معرض،دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط1، 1993م، ج3، ص506.

[2] ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ج4، ص277، 278

[3] المرجع نفسه، ص278.

وفي مثال آخر، قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ ﴾[1] .

قال ابن عاشور: "قرأ الجمهور (سواء) بالرفع على أنّه مبتدأ (والعاكف فيه) فاعل سدَّ مسدَّ الخبر، والجملة مفعول ثانٍ لـ(جعلناه) وقرأه حفص بالنَّصب على أنَّه المفعول الثَّاني لـ(جعلناه)".[2]

أورد ابن عاشور أوجه هذه الآية، حيث ذكر أنَّ سواء قرأها الجمهور بالرَّفع على أنَّها مبتدأ وخبرها العاكف فيه، والجملة هي مفعول به ثانٍ لـ(جعلناه)، إلاَّ أنَّ هذا فيه أراء، حيث قال أبو حيَّان الأندلسي (ت 745هـ): "قرأ الجمهور(سواء) بالرَّفع على أنَّ الجملة مبتدأ وخبر في موضع نصب المفعول الثَّاني، والأحسن أن يكون (العاكف والبادي) هو المبتدأ وسواءُ الخبر، وقد أجيز العكس".[3]

وقول (سواءُ) مرفوع لأنَّه مبتدأ والعاكف مرفوع بفعله ويسد مسد الخبر هو ضعيف في القياس؛ لأن سواء إنّما يعمل إذا كان بمعنى مستوٍ، ومستوٍ يعمل إذا كان معتمدا على شيء قبله. أمّا قراءة النّصب فهناك من نصب سواءَ ورفع به (العاكفُ)؛ لأنّه مصدر في معنى مستو اسم الفاعل، وقُرئ بالنّصب مع جر (العاكف والباد) على تقدير جعلناه للنّاس العاكفِ فيه والبادي سواءَ أي أنّ العاكف والبادي مجروران على البدل من (النّاس)، وسواء منصوب لأنه مفعول ثانٍ.[4]

---

[1]سررة الحج، الآية: 25.

[2]ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، ج17، ص237.

[3]أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج6، ص336.

[4]ينظر: أبو البركات بن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، تح: طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامّة للكتاب، دط، 1980م، ج2، ص173.

2. الاسم بين الرّفع والجر:

قال تعالى: ﴿ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَلَلدَّارُ الْآخِرَةُ خَيْرٌ لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾[1]

جاء في تفسير التّحرير والتّنوير: "قرأ جمهور العشرة (للدّار) بلامين لام الابتداء ولام التَّعريف، وقرأوا (الآخرةُ) بالرّفع، وقرأ ابن عامر(ولدارُ الآخرةِ)بلام الابتداء فقط وبإضافة دار منكرة إلى الآخرة، فهو من إضافة الموصوف إلى الصّفة كقولهم: مسجد الجامع، أو هو على تقدير مضاف تكون (الآخرة) وصفا له والّتقدير: دار حياةُ الآخرة".[2]

نلاحظ أنّ (الآخرةُ) قُرِأت بالرّفع وذلك عند قراءة (وللدّارُ) بلامين لام الابتداء ولام التّعريف، فتصبح (الدّارُ) بذلك مبتدأ والآخرةُ صفة مرفوعة والخبر هو (خيرٌ)، وقرأ ابن عامر (ولدارُ الآخرةِ) على الإضافة، وقالوا: هو كقولهم مسجد الجامع، فقيل من إضافة الموصوف إلى صفته، وقال الفراء: هي إضافة الشيء إلى نفسه، كقولك بارحة الأولى ويوم الخميس وحق اليقين، وإنّما يجوز عند اِختلاف اللّفظين، وقيل من حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه؛ أي (ولدار الحياة الآخرة)، ويدل عليه (وما الحياة الدنيا)، وهذا قول البصريين.[3]

من خلال ما تمّ تقديمه نلاحظ أنّ قراءة (للدّار) بلامين هي قراءة الجمهور، وبذلك تكون (الدّارُ) مبتدأ و(الآخرةُ) مرفوعة وهي نعت لها، أمّا الخبر فهو(خيرٌ).

---

[1]سورة الأنعام، الآية: 32.

[2]ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، ج7، ص195.

[3]ينظر: أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج4، ص113.

ونذكر لاختلاف الاسم بين الرفع والجر مثالا آخر يتمثل في قوله تعالى: ﴿ وَفِي الْأَرْضِ قِطَعٌ مُتَجَاوِرَاتٌ وَجَنَّاتٌ مِنْ أَعْنَابٍ وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ يُسْقَى بِمَاءٍ وَاحِدٍ وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ فِي الْأُكُلِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾[1].

قال ابن عاشور: "قرأ الجمهور (وزرعٍ ونخيلٍ) بالجر عطفا على (أعنابٍ)، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحفص ويعقوب بالرفع عطفا على (جنّاتٌ). والمعنى واحد؛ لأنّ الزّرع الّذي في الجنّات مساو للّذي في غيرها، فاكتُفِي به قضاء لحق الإيجاز. وكذلك على قراءة الرفع هو يغني عن ذكر الزرع الذي في الجنّات".[2]

نلاحظ أنّ (زرعٌ ونخيلٌ) يُقرأ بالرّفع والجر، فالرّفع يكون عطفا على (جنّاتٌ)، وتقديره؛ وفي الأرض قطعٌ متجاوراتٌ، وجناتٌ وزرعٌ ونخيلٌ صنوانٌ مجتمعة من أصل واحد، وغير صنوان غير مجتمعة في أصل واحد. والجر بالعطف على (أعنابٍ)، فتجعل الجنّات من الزّرع وهو قليل، وقد جاء وصف الجنّة بالأغلال. وقيل إنّه مجرور على الجوار، وفي جوازه خلاف.[3]

من خلال ما تمّ تقديمه في الأوجه المحتملة الّتي تكون عليها هذه الآية نستنتج أنّ قراءة الجمهور هي قراءة الجر وذلك عطفا على (أعنابٍ).

---

[1] سورة الرعد، الآية4.

[2] ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، ج13، ص87.

[3] ينظر: أبو البركات بن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ج2، ص48.

ونورد مثالا آخر عن التّعدّد الإعرابي بين الرّفع والجر، فيه يقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ﴾.[1]

ذكر ابن عاشور أنّه: "جرت القراءات المشهورة على اعتبار (غير) هنا صفة، وصفا لـ(خالقٍ)؛ فجمهور القرّاء قرأوه برفع (غيرُ) على اعتبار محل (خالقٍ) المجرور بـ(من)؛ لأنّ محلّه رفع الابتداء، وإنّما لم يظهر الرّفع للاشتغال بحركة حرف الجر الزّائدة. وقرأه حمزة والكسائي وأبو جعفر وخلف بالجر على إتباع اللّفظ دون المحل. وهما استعمالان فصيحان في مثله اهتم بالتنبيه عليهما سيبويه في كتابه"[2].

من خلال قول ابن عاشور نجد أنّ (غيرُ) هي وصفا لـ(خالق) إلا أنّ هناك من قرأ (غيرُ) بالرّفع على اعتبار المحل؛ أي أنّ (من خالقٍ) في محل رفع مبتدأ، فلذلك رُفعت (غيرُ)، وهناك مِن القرّاء من قرأ (غيرِ) بالجر، وذلك على إتباع اللّفظ؛ أي أنه وصفا لـ(خالقٍ)، على اعتبار أنّ (خالق) اسم مجرور.

والقراءة الراجحة هي قراءة الرفع؛ لأنّ جمهور القرّاء قرأوا بها.

3.الاسم بين النصب والجر:

في هذا الصنف نذكر بعض الأمثلة الّتي يكون فيها التّغاير بين النّصب والجر، وأوّل شواهدنا قوله تعالى: {صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ}[3]

---

[1] سورة فاطر، الآية 3.

[2] ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، ج22، ص254.

[3] سورة الفاتحة، الآية 7.

قال ابن عاشور: "كلمة (غيرِ) مجرورة باتفاق القرّاء العشرة، وهي صفة لـ(الّذين أنعمت عليهم). أو بدل منه والوصف والبدلية سواء في المقصود".[1]

لقد ذكر ابن عاشور إنّ (غيرِ) مجرورة، وذلك لوجهين: أولهما أن تكون صفة، والثاني أن تكون بدلا، ولم يذكر في تفسيره النّصب، لكن العكبري في كتابه التّبيان في إعراب القرآن بين أنه لثلاثة أوجه فقال: "ويقرأ (غيرَ) بالنّصب، وفيه ثلاثة أوجه: أحدها أنّه حال من الهاء والميم، والعامل فيها أنعمت، ويضعف أن يكون حالا من الّذين؛ لأنّه مضاف إليه، والصراط لا يصح أن يعمل بنفسه في الحال؛ وقد قيل: إنّه ينتصب على الحال من الّذين، ويعمل فيها معنى الإضافة. والوجه الثّاني: أنّه ينتصب على الاستثناء من الّذين أو من الهاء والميم، والثالث أنّه ينتصب بإضمار أعني".[2]

نلاحظ أنّ ابن عاشور اكتفى بذكر قراءة واحدة لـ(غيرِ) وهي قراءة الجر وذلك على وجهين؛ البدلية والوصفية، ومنه القراءة الرّاجحة هي قراءة الجر.

ونذكر مثالا آخر وهو قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾[3].

---

[1] ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، ج1، ص195.

[2] العكبري(أبو البقاء عبد الله بن الحسين)، التبيان في إعراب القرآن، تح: علي محمد البجاوي، د ط، د ت، ج1، ص10.

[3] سورة النساء، الآية1.

قال ابن عاشور: "(والأرحامَ) قرأه الجمهور بالنّصب عطفا على اسم الله، وقرأه حمزة بالجر عطفا على الضّمير المجرور، فعلى قراءة الجمهور يكون الأرحام مأمورا بتقواها على المعنى المصدري؛ أي اتّقائها، وهو على حذف مضاف؛ أي اتّقاء حقوقها فهو من استعمال المشترك في معنييه...وعلى قراءة حمزة يكون تعظيما لشأن الأرحام؛ أي الّتي يسأل بعضكم بعضا بها".[1]

قُرِأت (الأرحامَ) بالنّصب وذلك لوجهين:

-أحدهما: عطفا على لفظ الجلالة (اللهَ): أي اتّقوا الله، واتقوا الأرحام؛ أي لا تقطعوها. وقدر بعضهم مضافا؛ أي قطعَ الأرحام، ويقال: إنّ هذا في الحقيقة من عطف الخاص على العام، وذلك أن معنى اتّقوا الله: اتّقوا مخالفته، وقطع الأرحام مندرج فيها.

- والثاني أنّه معطوف على محل المجرور (به) نحو: مررت بزيدٍ وعمرًا، لمّا لم يشركه في الإتباع على اللّفظ تبعه على الموضع. ويؤيد هذا قراءة عبد الله: (وبالأرحام) وقال أبو البقاء تعظمونه والأرحام؛ لأن الحلف به تعظيم له.[2]

أما قراءة حمزة وهي قراءة الجر ففيها قولان:

- أحدهما أنه معطوف على الضمير المجرور في (به) من غير إعادة الجار، وهذا لا يجيزه البصريون، حيث: لا يجوز العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجر؛ لأن المضمر المجرور يتنزل منزلة التنوين في مثل غلامي؛ ولأنهم يحذفون الياء في النداء في نحو (يا غلامي)، كما يحذف منه التنوين، فلا يعطف عليه، كما لا يعطف على التنوين،

[1] ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، ج4، ص217-218.

[2] ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ج3، ص554.

والوجه الثاني أنه معطوف على الواو للقسم، وهو خفض بحرف القسم مُقسم به، وجواب القسم (إنّ الله كان عليكم رقيبا). وضُعّف هذا بوجهين: أحدهما: أنّ قراءتي النّصب وإظهار حرف الجر في (بالأرحام) يمنعان من ذلك، والأصل توافق القراءات، والثّاني أنّه نهي أن يحلف بغير الله تعالى، والأحاديث مصرحة بذلك.[1]

من خلال ما قدّم نستخلص أنّ (الأرحام) قُرأت بالنّصب والجر، وقد ذكر ابن عاشور أنّ قراءة النّصب هي قراءة الجمهور، وعليه تكون الأرحام مأمورا بتقواها.

ثانيا- تعدّد أوجه الإعراب في الأفعال:

تناولنا في هذا المبحث تعدد الأوجه الإعرابية المتعلقة بالأفعال، حيث ذكرنا تغاير الفعل المضارع بين الرفع والنصب، وكذا بين الرفع والجزم، وأوردنا أيضا الفعل بين الأمر والماضي.

1. **الفعل بين الرّفع والنّصب:**

قال تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَّاءُ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾[2]

قال ابن عاشور في حديثه عن هذه الآية: "لما كانت الآية مخبرة عن مس حلّ بمن تقدّم من الأمم، ومنذرة بحلول مثله بالمخاطبين وقت نزول الآية، جاز في فعل (يقول) أن

---

[1] ينظر: أبو البركات بن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ج1، ص240، والسمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون،ج3، ص555.

[2] سورة البقرة، الآية214.

يعتبر قولَ رسول لأمّة سابقة؛ أي زلزلوا، حتى يقول رسول المزلزلين فـ(ال) للعهد؛ أو حتى يقولَ كلّ رسول لأمة سبقت، فتكون (ال) للاستغراق، فيكون الفعل محكيا به تلك الحالة العجبية فيرفع بعد حتى؛ لأن الفعل المراد به الحال يكون مرفوعا، ويرفع الفعل قرأ نافع وأبو جعفر، وجاز فيه أن يعتبر قول رسول المخاطَبين عليه السلام فـ(ال) فيه للعهد. والمعنى: وزلزلوا وتزلزلون مثلهم، حتى يقولَ الرسول، فيكون الفعل منصوبا؛ لأن القول لمّا يقع وقتئذ، وبذلك قرأ بقية العشرة، فقراءة الرّفع أنسب بظاهر السياق، وقراءة النّصب أنسب بالغرض المسوق له الكلام. وبكلتا القراءتين يحصل كلا الغرضين"[1].

من خلال قول ابن عاشور نجد أنه ورد في (يقولَ) قراءتان هما: قراءة النّصب والرّفع، والنصب لوجهين: إمّا للغاية أي أن (حتى) بمعنى (إلى)؛ أي إلى أن يقولَ الرسولُ، فهو غاية لما تقدّم من المسِّ والزلزال، وحتى إنّما يُنصَب بعدها المضارع المستقبل، وهذا قد وقع ومضى، فالجواب: أنّه على حكاية الحالِ، حكى تلك الحالَ. وإمّا للتعليل؛ أي أنّ (حتى) بمعنى كي وهذا ضعيفٌ؛ لأنّ قول الرّسول والمؤمنين ليس علّة للمسّ والزلزال.

أمّا في توجيه قراءة الرّفع وهي قراءة نافع وذلك على أن يكون التّقدير: زلزلوا فقالوا، فالزلزلة سبب القول وأنْ بعد حتى مضمرة على كلا التّقديرين. وقرأ نافع برفعه على أنّه حال، والحال لا يُنصب بعد حتى ولا غيرها؛ لأن النّاصب يخلّص للاستقبال فتنافيا.[2]

يقول السمين الحلبي: "اعلم أنّ حتى إذا وقع بعدها فعل فإمّا أن يكون حالا أو مستقبلا أو ماضيا، فإن كان حالا رفع نحو:(مرض حتى لا يرجونه) أي في الحال، وإن كان مستقبلا نصب، تقول: (سرت حتى أدخلَ البلدَ) وأنت لم تدخله بعد، وإن كان ماضيا فتحكيه ثم حكايتُك له: إمّا أن تكون بحسب كونه مستقبلا، فتنصبه على حكاية هذه الحالِ،

[1] ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، ج2، ص316.

[2] ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ج2، ص382.

وإمّا أن يكون بحسب كونه حالا، فترفعه على حكاية هذه الحالِ، فيصدق أن تقول في قراءة الجماعة حكاية حالٍ، وفي قراءة نافع أيضا: حكاية حالٍ".[1]

في ختام ما قدّمناه نستخلص أنّ ابن عاشور رجّح القراءتان، على اعتبار أن قراءة الرّفع أنسب بظاهر السياق، وقراءة النّصب بالغرض المسوق له الكلام.

2. **الفعل المضارع بين الجزم والرفع:**

قال عز وجل: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾[2]

قال ابن عاشور في هذه الآية: "قرأ نافع ويعقوب بفتح الفوقية وسكون اللام على أن (لا) حرف نهي جازم للمضارع، وهو عطف إنشاء على خبر والسّؤال هنا مستعمل في الاهتمام والتّطلع إلى معرفة الحال مجازا مرسلا بعلاقة اللّزوم؛ لأنّ المعنى بالشيء المتطلّع لمعرفة أحواله يكثر من السّؤال عنه. أو هو كناية عن فظاعة أحوال المشركين والكافرين، حتّى إنَّ المتفكّر في مصير حالهم يُنهى عن الاشتغال بذلك، لأنّها أحوال لا يحيط بها الوصف، ولا يبلغ إلى كنهها العقل في فظاعتها وشناعتها... وقرأه جمهور العشرة بضمّ الفوقية ورفع اللّام على أنّ (لا) نافية، أي لا يسألك الله عن أصحاب الجحيم، وهو تقرير لمضمون (إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ) والسّؤال كناية عن المؤاخذة واللّوم، مثل قوله صلى الله عليه وسلم: (وكلكم مسؤول عن رعيته)[3]، أي لست مؤاخذا ببقاء الكافرين على كفرهم بعد أن بلغت لهم الدّعوة".[4]

---

[1] السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ج2، ص382.

[2] سورة البقرة، الآية119.

[3] أبو حسن الشيخ محمد بن عبد الوهاب، كتاب الكبائر، تح: إسماعيل الأنصاري، باب قوله: كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته، ص59.

[4] ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، ج1، ص692.

نلاحظ في (لا تسأل) قراءتين:

– أولهما: قراءة نافع ويعقوب (لا تَسأَلْ) بفتح التاء وجزم الفعل المضارع وذلك على أنّ (لا) ناهية، ولكن لا يراد بهذا النهي حقيقة، بل جاء على سبيل تعظيم ما وقع فيه أهل الكفر من العذاب، كما تقول: كيف حال فلان إذا كان قد وقع في بلية، فيقال لك: لا تسأل عنه، ووجه التعظيم أنّ المستخبر يجزع أن يجري على لسانه ما ذلك الشخص فيه لفظاعته، فلا تسأله، ولا تكلفه ما يضجره أو أنت يا مستخبر لا تقدر على استماع خبره لإيحاشه السامع وإضجاره، فلا تسأل فيكون معنى التعظيم إمّا بالنسبة إلى المجيب وإمّا بالنسبة إلى المجاب، ولا يراد بذلك حقيقة النهي.[1]

–والقراءة الثانية وهي قراءة جمهور العشرة (لا تُسأَلُ) بضم التاء ورفع الفعل المضارع وذلك على أنّ (لا) نافية ويحتمل أن تكون الجملة مستأنفة، وهذا أظهر عند أبي حيان، وتحتمل أن تكون في موضع الحال، والمعنى على الاستئناف: أنّك لا تسأل عن الكفار ما لهم لم يؤمنوا؛ لأن ذلك ليس إليك، وفي ذلك تسلية للرسول صلى الله عليه وسلم وتخفيف ما كان يجده من عنادهم، فكأنّه قيل: لست مسؤولاً عنهم، فلا يحزنك كفرهم، وأمّا الحال فعطف على ما قبلها من الحال والتقدير: أرسلناك بالحق بشيرا ونذيرا غيرَ مسؤول عن أصحاب الجحيم.[2]

نستنتج من خلال ما قُدّم في حديثنا عن هذه الآية أن ابن عاشور لم يورد الوجه الإعرابي الذي تحتمله إن كان حملا على الاستئناف أو الحال واكتفى بتخريج معنى هذه القراءة وهذا المعنى يحتمل الوجهين الإعرابيين معا.

---

[1] ينظر: أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج1، ص538.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص538.

3. الفعل بين الأمر والماضي:

قال تعالى: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِلنَّاسِ وَأَمْنًا وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى وَعَهِدْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَنْ طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾[1]

قرأ "نافع وابن عامر بصيغة الماضي عطفا على جعلناه، فيكون هذا الاتّخاذ من آثار ذلك الجعل، فالمعنى ألهمنا النّاس أن يتّخذوا من مقام إبراهيم مصلّى، أو أمرناهم بذلك على لسان إبراهيم، فامتثلوا واتّخذوه، فهو للدلالة على حصول الجعل بطريق دلالة الاقتضاء، فكأنّه قيل جعلنا ذلك فاتّخَذوا، وقرأه باقي العشرة بكسر الخاء بصيغة الأمر على تقدير القول؛ أي قلنا اتّخِذوا بقرينة الخطاب، فيكون العامل المعطوف محذوفا بالقرينة وبقى معموله".[2]

إذا قرأ (اتّخِذوا) بقراءتين:

– الأولى: قرأ نافع وابن عامر بصيغة الماضي، وفي هذه القراءة ثلاثة أوجه، أحدها: أنّه معطوف على (جعلنا) المخفوض ب(إذ) تقديرا فيكون الكلام جملة واحدة، والثاني: أنّه معطوف على مجموع قوله: (وإذ جعلنا)، فيحتاج إلى تقدير (إذ)؛ أي: (وإذ اتّخَذوا)، ويكون الكلام جملتين. أمّا الوجه الثّالث فذكره أبو البقاء وهو أن يكون معطوفا على محذوف تقديره فثابوا واتّخَذوا.[3]

---

[1] سورة البقرة، الآية125.

[2] ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، ص710.

[3] ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ج2، ص105.

نلاحظ هنا أنّ ابن عاشور حمل توجيه قراءة نافع وابن عامر على الوجه الأوّل الذي ذكرناه سالفا وهو العطف على جعلنا، كما أشار أيضا إلى الوجه الأخير حين قال: "أو أمرناهم بذلك على لسان إبراهيم فامتثلوا واتّخَذوه"[1].

– أمّا القراءة الثّانية وهي قراءة ابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم، وحمزة، والكسائي، والجمهور، بكسر الخاء (اتخِذوا) على الأمر، وذلك لأربعة أوجه، أحدها: أنّها عطف على (اذكروا)، إذا قيل بأن الخطاب هنا لبني إسرائيل؛ أي: اذكروا نعمتي واتّخذوا. والثّاني: أنّها عطف على الأمر الّذي تضمّنه قوله: (مثابة)، كأنّه قال: ثوبوا واتّخذوا، والثّالث أنّه معمول لقول محذوف؛ أي: وقلنا اتّخِذوا إن قيل بأنّ الخطاب لإبراهيم وذريته أو لمحمد عليه السلام وأمّته. والوجه الرّابع: أن يكون مستأنفا.[2]

والملاحظ هنا أنّ ابن عاشور حمل توجيه الجمهور على الوجه الثّالث، وهو أنّه معمول لقول محذوف على تقدير (قلنا اتّخِذوا) بقرينة الخطاب، إلاّ أنّه لم يذكر إلى أين يتوجه الخطاب.

وفي ختام ما تمّ تقديمه نستنتج أنّ ابن عاشور ذكر الأوجه الّتي تكون عليها هذه الآية وذكر بأن قراءة الأمر هي قراءة الجمهور الرّاجحة وذلك لأربع أوجه ولكنه اكتفى بحمل هذه القراءة على وجه واحد.

[1] ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، ج1، ص710.

[2] ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ج2، ص106

خاتمة

في ختام بحثنا توصلنا إلى مجموعة من النتائج نذكرها في مجموعة من النقاط كما يلي:

– تعدد أوجه الإعراب مصطلح يتخذ دلالات متباينة، فهو إما يدل على تعدد حركات الإعراب أو يدل على تعدد الوظائف النحوية داخل الجملة.

– تنوعت أسباب التعدد الإعرابي فمنها ما يرجع إلى طبيعة التركيب، ومنها ما يرتبط باشتراك أكثر من وظيفة نحوية في علامة إعرابية واحدة، ومنها ما يتعلق بالخلافات النحوية وغيرها من المسوغات.

– القراءات علم يعنى باختلاف أداء كلمات القرآن الكريم.

– الترجيح النحوي هو تقوية أحد الآراء النّحوية التي يحتملها النّص والاحتجاج له.

– تتغير الدلالة بتغير الحركة الإعرابية للكلمة الواحدة داخل السياق.

– ارتفاع المصدر يدل على دوام وعموم واستقرار وثبات المعنى، نحو: الحمدُ والحمدَ، فقراءة الرفع تدل على دوام الحمد وعمومه.

– اقتصار ابن عاشور على ذكر بعض أوجه الإعراب وإهمال بعضها.

– الفعل بعد حتى إن كان حالا؛ أي في الحال يُرفع، وإن كان مستقبلا ينصب.

– اكتفاء ابن عاشور في بعض القراءات بتخريج معنى القراءة دون ذكر وجهها الإعرابي

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم برواية ورش عن نافع.

المعاجم والتفاسير:

1-الأزهري (أبو منصور محمد بن أحمد)، تهذيب اللغة، تح: محمد علي النجار، الدار المصرية.

2-الجوهري (أبو إسماعيل بن حماد)، الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، تح: محمد تامر، دار الحديث، القاهرة، د ط، 2009م.

3-أبو حيان الأندلسي (محمد بن يوسف)، تفسير البحر المحيط، تح وتع: عادل أحمد وعلي محمد معرض،دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1993م.

4-الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، تح : مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دط، دت.

5-الرازي(محمد بن أبي بكر بن عبد القادر)، مختار الصحاح، مكتبة لبنان، بيروت، دط، 1986م.

6-الزبيدي (محمد مرتضى الحسيني)، تاج العروس من جواهر القاموس، تح: عبد الكريم غرباوي، التراث العربي، الكويت، ط1، 2001م.

7-الزمخشري، تفسير الكشاف، تع: خليل مأمون، دار المعرفة، بيروت- لبنان، ط3، 2009م.

8-الفيروز آبادي (مجد الدين محمد بن يعقوب)، القاموس المحيط، تح: أنس محمد الشامي وزكريا جابر أحمد، دار الحديث، القاهرة، دط، 2008م.

9-محمد الطاهر بن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، دط، 1984م.

10-ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، دط،دت.

الكتب:

1-ابن الأنباري (أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين)، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الادلة في أصول النّحو، تح: سعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق، ط2، 1971م.

2-ابن الأنباري (أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين)، البيان في غريب إعراب القرآن، تح: طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامّة للكتاب، دط، 1980م.

3-أبو البقاء الكفوي، الكليات، تح:عدنان درويش-محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، ط2، 1998م.

4-ابن الجزري(شمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن علي)، منجد المقرئين ومرشد الطالبين، تح: ناصر محمدي محمد جاد، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط1، 2010م.

5-خديجة الحديثي، المدارس النحوية، دار الأمل، أربد-الأردن، ط3، 2001م.

6-الدمياطي(أحمد بن محمد البنا)، اتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربع عشر، تح: شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت-لبنان، ط1، 1987م.

7-الزركشي (بدر الدين محمد بن عبد الله)، البرهان في علوم القرآن، تح: محمد أبو فضل إبراهيم، دار التراث، ط3، 1984م.

8- الزمخشري(محمود بن عمر)، الأنموذج في النحو تح: سامي محمد المنصور، ط1، 1999م.

9-السمين الحلبي (أحمد بن يوسف)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تح: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق- سوريا، د ط، د ت.

10-السيوطي(جلال الدين بن أبي بكر)، الإتقان في علوم القرآن، تح: مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد، السعودية، دط، دت.

11-السيوطي(جلال الدين بن أبي بكر)، الإقتراح في أصول النحو، تح: عبد الحكيم عطية، تح: علاء الدين عطية، دار البيروني، ط2، 2006م.

12-الشريف الجرجاني، التعريفات، مكتبة لبنان-بيروت، دط، 1958م.

13-العكبري(أبو البقاء عبد الله بن الحسين)، التبيان في إعراب القرآن، تح: علي محمد البجاوي، د د، د ط، د ت.

14-القسطلاني(أبو عباس أحمد بن محمد أبي بكر)، لطائف الإشارات لفنون القراءات، تح:مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، السعودية، دط، دت.

15-محمد حماسة عبد اللطيف، من إعجاز القرآني تعدد أوجه الإعراب في الجملة، مكتبة الإمام البخاري للنشر والتوزيع، القاهرة،ط1، 2009م.

16-محمد سمير اللبيدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، دار الفرقان، بيروت-لبنان، ط1985م.

17-محمد عبد العظيم الزرقاني، مناهل العرفان في علوم القرآن، تح:فؤاد أحمد زمرلي، دار الكتاب العربي، دط، دت.

18-النحاس(أبو جعفر أحمد بن إسماعيل) ، إعراب القرآن، دار المعرفة، بيروت-لبنان، ط2، 2008م.

19-النحاس(أبو جعفر أحمد بن إسماعيل)، القطع والائتناف، تح: عبد الرحمن بن إبراهيم، عالم الكتب، الرياض، ط1، 1996م.

20-ابن هشام الأنصاري(جمال الدين أبي محمد بن عبد الله بن يوسف)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تح: محمد أبو الفضل عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، ط1، 2001م.

المقالات والمجلات:

1-حسن عبيد المعموري وكرار إبراهيم، التعدد الإعرابي مفهومه وأسبابه، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد 28، العدد 9، نوفمبر 2020م.

الرسائل الجامعية:

1-أحمد عبد العظيم عبد السلام أحمد، الأثر الدلالي والسياقي في تعدد الأوجه الإعرابية تفسير القرطبي، رسالة لنيل الماجستير، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، قسم النحو والصرف والعروض،2014م.

2-عبد الحسين حسم جاسم، الترجيح النحوي عند المفسرين حتى نهاية القرن الثامن هجري، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه، جامعة البصرة، كلية التربية للعلوم الإنسانية،2013م.

3-محمد عبد الحميد رزق السافة، تعدد الأوجه الإعرابية في الأسماء المبنية في القرآن الكريم، رسالة مكملة لنيل الماجستير، جامعة مؤتة، 2011م.

الموضوع	الصفحة
مقدمة	أ-ج
الفصل الأوّل: الإطار النظري والمفاهيمي	
أولا: مفهوم تعدّد أوجه الإعراب	2
1-تعريف تعدد أوجه الإعراب	2
أ-التعدد	2
ب-الوجه	2
ج-الإعراب	3
د-تعدد أوجه الإعراب	4
2-أسباب تعدد أوجه الإعراب	5
ثانيا: مفهوم القراءات القرآنية	8
1-تعريف القراءات القرآنية	8
أ-لغة	8
ب-اصطلاحا	9
2-أقسام القراءات القرآنية	10
ثالثا: مفهوم الحكم النحوي	12
1-تعريف الحكم النحوي	12
أ-لغة	12
ب- اصطلاحا	12
2-أقسام الحكم النحوي	14
3-ترجيح الحكم النحوي	15
أ-تعريف الترجيح	15
ب-أركان الترجيح	16
الفصل الثاني: ترجيح الحكم النحوي في ضوء تعدّد وجوه الإعراب في القراءات القرآنية	

أولا: تعدد أوجه الإعراب الواردة في الأسماء	18
1-الاسم بين الرفع والنصب	18
2-الاسم بين الرفع والجر	24
3-الاسم بين النصب والجر	26
ثانيا: تعدد أوجه الإعراب الواردة في الأفعال	29
1-الفعل بين الرفع والنصب	29
2-الفعل المضارع بين الجزم والرفع	31
3-الفعل بين الأمر والماضي	33
خاتمة	36
قائمة المصادر والمراجع	39
فهرس الموضوعات	43
ملخص	45

ملخص:

ارتبط اختلاف القراءات القرآنية بتعدّد أوجه إعرابها، فنلحظ أن الكلمة الواحدة، تُقرأ بأكثر من وجه وهي برسم واحد، فيتغير بذلك حكمها النحوي، وقد جاءت هذه الدراسة لتبين معنى التعدد الإعرابي، وبيان أثره في ترجيح الأحكام النحوية، وذلك بالوقوف على بعض المواضع التي تناول فيها ابن عاشور صاحب المدونة المدروسة اختلاف القراءات القرآنية وتوجيهها نحويا، معتمدين على المنهج الوصفي في ذلك.

Abstract:

The different Qor'anic is linked to the differences of its conjugation's faces. We notice that one word with one written form can be read in different ways. Thus, its grammar rule changed based on it. This study came to shed the light and to prove the different grammar and to prove its effect in weighting grammar rules. All of this was done by standing on the places where Ibn Achour studied the different Qor'anic interpretations and its grammar guidance. The descriptive approach was used to peruse this study.